

Distr.: General
1 May 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والعشرون

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير موجز صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
عن نتائج المناقشة التي تُخصص لها يوم كامل بشأن مواضيع محددة
ذات صلة بحقوق الإنسان وتغيُّر المناخ

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٦/٢٧. وهو يعرض ملخصاً
للمناقشة التي تُخصص لها يوم كامل بشأن حقوق الإنسان وتغيُّر المناخ، والتي عُقدت في ٦
آذار/مارس ٢٠١٥ خلال الدورة الثامنة والعشرين للمجلس.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-08738 270515 280515



* 1 5 0 8 7 3 8 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٥-١	أولاً - مقدمة
٤	١٢-٦	ثانياً - الجلسة الافتتاحية
٥	٤٨-١٣	ثالثاً - موجز حلقة النقاش الأولى
٦	٣٣-١٤	ألف - مساهمات أعضاء فريق النقاش
١١	٤١-٣٤	باء - المناقشة التفاعلية
١٣	٤٨-٤٢	جيم - تدابير التصدي والملاحظات الختامية
١٤	٧٦-٤٩	رابعاً - ملخص حلقة النقاش الثانية
١٤	٦٨-٥٠	ألف - مساهمات أعضاء فريق النقاش
٢٠	٧٠-٦٩	باء - الحوار التفاعلي
٢٠	٧٦-٧١	جيم - الردود والملاحظات الختامية
٢٢	٨٠-٧٧	خامساً - الجلسة الختامية

أولاً - مقدمة

- ١- عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره ٢٦/٢٧ جلسة مناقشة ليوم كامل في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ تناولت مواضيع محددة ذات صلة بحقوق الإنسان وتغير المناخ. وعُقدت حلقتنا نقاش تُذكر تفاصيلهما في هذا التقرير الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.
- ٢- وتولى رئيس مجلس حقوق الإنسان رئاسة حلقة النقاش التي افتتحت برسالة بالفيديو من الأمين العام، تلتها كلمة من نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان.
- ٣- وتركزت حلقة النقاش الأولى على تحديد التحديات وسبل المضي قدماً نحو أعمال حقوق الإنسان كافة، بما في ذلك الحق في التنمية، لتشمل الجميع، لا سيما الفئات التي تعيش في أوضاع تعرضها للتأثر، وكذلك التدابير وأفضل الممارسات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، التي يمكن أن تعتمد عليها الدول في التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ على التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان. وأدار الحلقة الأمين التنفيذي لمركز الجنوب، مارتن كور، وشارك في حلقة النقاش كل من رئيس كيريباس أنوتي تونغ؛ ووزير الشؤون الخارجية في بنغلاديش، أبو الحسن محمود علي، ورئيس مؤسسة ماري روبنسون للعدل المناخي، ماري روبنسون، والمنسق والمستشار القانوني الرئيسي في أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، دان بوندي أوغولا، والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية فيكتوريا تاوولي كوربوز، والأمين العام لاتحاد البلدان الأفريقية للعدل المناخي ميثيكا مويندا.
- ٤- وركزت حلقة النقاش الثانية على الآثار الضارة لتغير المناخ على جهود الدول الرامية إلى أعمال الحق في الغذاء، فضلاً عن السياسات والدروس المستفادة والممارسات الفضلى. وبدأت الحلقة برسالة بالفيديو بعثت بها المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء هلال إلفير، وأدارها جون نوكس، الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. وشارك فيها كل من: رئيس وزراء توفالو إينيليه سوسينيه سوبواغا؛ ومدير هيئة الغذاء الوطنية في الفلبين، رينان ب. داليساي؛ ومدير مكتب الاتصال التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في جنيف شيانغجون ياو؛ والأمين العام لمجلس الكنائس العالمي، أولاف فيكسيه تفايت؛ والمنسقة العامة لحركة الفلاحين العالمية، إليزابيت مبوفو؛ والممثل الدائم لشبكة المعلومات والعمل من أجل الغذاء أولاً، أنا ماريا سواريز فرانكو.
- ٥- وأدلت السيدة روبنسون بملاحظات ختامية استقتها من حلقتي النقاش.

ثانياً - الجلسة الافتتاحية

٦- قال الأمين العام في رسالته بالفيديو إن تغير المناخ يشكل تهديداً للتنمية المستدامة بل إنه يشكل في بعض الحالات تهديداً لبقاء البشرية. فهو قد يؤدي إلى تفاقم المجاعة والاضطرابات السياسية والنزاعات حول الموارد كما أن له آثاراً غير متناسبة على النساء والفقراء والشعوب الأصلية والفلاحين التقليديين والمجتمعات الساحلية والمهاجرين. ولاحظ أن سكان البلدان النامية، خصوصاً الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأفريقيا، وأقل البلدان نمواً هم الأقل إسهاماً في انبعاثات الكربون الخطيرة لكنهم يزرعون تحت الآثار السلبية لتغير المناخ. وطالب بإجراءات فورية في مجال تغير المناخ لتحويل الاقتصادات وتسخير الإمكانيات من أجل الوصول إلى مستقبل تنخفض فيه انبعاثات الكربون. ودعا الدول للتوصل إلى اتفاق عالمي ذي مغزى في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ودعا مجلس حقوق الإنسان إلى الاضطلاع بدور قيادي وبما يتوجب عليه من عمل من أجل تحقيق التقدم المطلوب على نحو عاجل.

٧- وقالت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فلانيا بانسييري إن تغير المناخ الذي يتسبب فيه الإنسان يحجم الحق في الصحة والغذاء والمياه والصرف الصحي والسكن اللائق بل إنه يحجم - بالنسبة لشعوب الجزر الصغيرة والمجتمعات الساحلية - الحق في تقرير المصير والبقاء بوصفها شعوباً متميزة. وقد أُنجزت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ - وهي أكثر الأصوات تأثيراً في مجال علوم تغير المناخ - توثيقاً شاملاً لما لتغير المناخ من ضرر على بيئتنا في العاجل والآجل، وتبين القرارات السبعة التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بتغير المناخ بوضوح وتفصيل تأثير تغير المناخ على التمتع بحقوق الإنسان.

٨- وقالت إن الهيئة الحكومية الدولية ومجلس حقوق الإنسان ألقيا الضوء على ما لتغير المناخ من أثر غير متناسب على المجتمعات الفقيرة والضعيفة والمهمشة، وعلى الأشخاص الذين يتعرضون للمخاطر أصلاً بسبب عوامل كنوع الجنس والفقر والسن والانتماء إلى أقلية والإعاقة. وأكثر من سيتضرر من تغير المناخ هم الأشخاص الذين يساهمون بأقل مستوى من انبعاثات غازات الدفيئة، بمن فيهم أفقر الأشخاص في أفقر البلدان والأجيال المقبلة في جميع أنحاء العالم.

٩- ودعت السيدة بانسييري إلى اتخاذ إجراءات فورية تهدف إلى تنفيذ نهج قائم على حقوق الإنسان للتصدي لتغير المناخ يحدد الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للضعفاء الذين يعيشون في مجتمعاتنا العالمي الشديد الجور ويستوفي هذه الاحتياجات، ونهج يراعي العناية بموارد العالم ويطبق درجات عالية من المساءلة لفائدة الجميع. ومن شأن اتفاق جديد ملزم قانوناً في مجال المناخ أن يعزز الالتزامات التي قطعتها الدول في اتفاقات كانكون لعام ٢٠١٠ حرصاً على "أن تحترم الأطراف جميع الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ وحقوق الإنسان للجميع وتحميها وتعززها

وتعملها"^(١) وأن يضمن إشارات واضحة إلى مبادئ حقوق الإنسان المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز والمساءلة والمشاركة والتمكين والتضامن والشفافية ضمن مبادئ أخرى.

١٠- وأكدت بانسييري، في تناولها للسياق العالمي الأوسع، بما في ذلك المفاوضات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتمويل التنمية، أن إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في جميع المناقشات والنتائج الدولية ذات الصلة أمر واجب ولكنه يجب أن يكون متبوعاً بإجراءات عملية. وحثت الدول على اتخاذ خطوات فعلية للحد من الآثار الضارة لتغير المناخ، بطرق تتسق اتساقاً تاماً مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

١١- ويجب أن تكون حقوق الناس في صلب الإجراءات المنصفة المتعلقة بالمناخ والرامية إلى الحد من تغير المناخ ومنع آثاره السلبية والتخفيف من حدتها. ويجب الحرص على منع ومعالجة أي آثار سلبية على حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة الإنسانية، والفئات التي تعاني التمييز أو تتعرض لخطر، بما في ذلك الشعوب الأصلية والأقليات والأشخاص الذين يعانون الفقر والمهاجرون والمشردون والمسنون وذوو الإعاقة والأطفال، كما يجب الحرص على تمكين المرأة وحماية حقوقها.

١٢- وقالت السيدة بانسييري إن عدة دول شاركت في آخر اجتماع للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز المتعلق بتغير المناخ، الذي عُقد في جنيف في شباط/فبراير ٢٠١٥، أعربت عن دعمها لتضمين الاتفاقات المقبلة عبارات شديدة تتعلق بحقوق الإنسان، وقد وقعت ١٨ دولة على "تعهد جنيف المتعلق بحقوق الإنسان والإجراءات المتعلقة بالمناخ"^(٢). وحثت جميع الدول على أن تقطع على نفسها هذا الالتزام ودعت المشاركين إلى التركيز على الصلات البالغة الأهمية بين حقوق الإنسان وتغير المناخ والسعي إلى نتائج عملية المنحى لتيسير الجهود العالمية والمحلية والفردية والجماعية لإنقاذ البشرية من احتراق عالمي لا رجعة فيه ومن آثاره المدمرة على حقوق الإنسان.

ثالثاً- موجز حلقة النقاش الأولى

١٣- أكد السيد كور، الذي افتتح الحلقة بصفتها ميسراً لها، ضرورة النظر إلى تغير المناخ كحزمة تشمل البيئة والتنمية والإنصاف. وقال إن التعامل مع قضايا تغير المناخ والتنمية وحقوق الإنسان ينبغي أن يكون منصفاً ومتكاملاً. ويتطلب أي نهج قائم على حقوق الإنسان إدماج العدل المناخي، فضلاً عن التعاون والتضامن الدوليين، وهي جميعها أمور أساسية في دعم

(١) انظر www.ohchr.org/Documents/HRBodies/SP/SP_To_UNFCCC.pdf

(٢) انظر

<http://carbonmarketwatch.org/wp-content/uploads/2015/02/The-Geneva-Pledge-13FEB2015.pdf>

البلدان النامية، بما في ذلك دعمها بالتمويل والتكنولوجيا. وينبغي أن يستند هذا التنسيق والتعاون على الصعيد العالمي إلى التضامن والإنصاف والعدل واحترام حقوق الإنسان.

ألف- مساهمات أعضاء فريق النقاش

١٤- قال رئيس كيريباس، السيد تونغ، في حديثه عن حكاية صراع بلده الجزري من أجل البقاء، إن الوقت قد حان كي ينصت الجميع ويتحركوا. وقال إن عام ٢٠١٥ سيشكل نقطة تحول حاسمة في وجود البشرية، عندما يصبح التضامن واعتماد نهج متجدد في النظرة إلى تعدد الأطراف أمراً أساسياً. وأضاف أن اعتبارات حقوق الإنسان يجب أن تنعكس في مناقشات تغير المناخ وأن إجراءات المجتمع الدولي ستحدد ما إذا كان للأجيال المقبلة مستقبل. وقال إن الوقت حان للانتقال من المناقشات النظرية لأن الناس في بلدان ككيريباس باتوا يشعرون بآثار تغير المناخ عليهم.

١٥- وقال السيد تونغ إن تغير المناخ هو التحدي الأخلاقي الأكبر الذي يواجه البشرية. فهو يهدد بقاء الشعوب والأوطان في حد ذاته. وهو مشكلة عالمية تتطلب قيادة عالمية. وللحث على اتخاذ إجراءات لا بد من فهم الوجه الإنساني لتغير المناخ. في الأسبوع الماضي، سجلت كيريباس أعلى مد عرفته ما أدى إلى أضرار كبيرة طالت أحد المستشفيات ومشروعاً لبناء طريق. فلا بد من اتخاذ إجراءات فورية، في البلدان الواقعة في الخط الأمامي، للوقاية من تغير المناخ والتخفيف من حدته والتكيف معه. وقال إن كيريباس، على الرغم من ذلك، ستتأذى تدريجياً من تزايد دفع موجات المد. وسأل السيد تونغ عما سيفعله مجلس حقوق الإنسان وغيره حول هذا الموضوع.

١٦- وأدان السيد تونغ عدم اتخاذ المجتمع الدولي لأية إجراءات احتراماً لواجبها الأخلاقي المتمثل في حماية البشرية من أضرار تغير المناخ. فقد كانت المفاوضات التي أُجريت مؤخراً مخيبة للآمال، ما جعل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في باريس عام ٢٠١٥ في غاية الأهمية. ودعا جميع الدول إلى التوقيع على تعهد جنيف والحرص على حماية حقوق الإنسان في نتائج المفاوضات المقبلة.

١٧- وأكد أن تهديد تغير المناخ الذي تواجهه كيريباس هو تهديد حقيقي يتطلب إجراءات فورية. وقال إن حكومته اتخذت خطوات لحماية شعبها والتخطيط للمستقبل. فقد اشترت أرضاً في فيجي وعملت على تحضير شعبها بحيث يتمكن من الهجرة بكرامة. لكنه قال إن كيريباس لا تستطيع مواجهة المشكلة وحماية شعبها بمفردها. ولذلك، وجه نداءً عاجلاً إلى المجتمع الدولي طلباً للمساعدة كما وجه دعوة مباشرة لاتخاذ إجراءات، انطلاقاً من المجلس، بوصفه صوت الضعفاء والسلطة الأخلاقية للمجتمع الدولي.

١٨- ووصف وزير الشؤون الخارجية في بنغلاديش أبو الحسن محمود علي تغير المناخ بأنه من أكبر التحديات على الإطلاق. وأكد ضرورة التوصل إلى تحول أساسي وإلى نتيجة قوية ملزمة

قانوناً في مؤتمر الأطراف الذي سيعقد في باريس عام ٢٠١٥. وقال إن هذه النتيجة ينبغي أن تنطوي على إقرار بأن الدول الجزرية النامية الصغيرة، وأقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية تواجه تهديدات فريدة بسبب تغير المناخ، وأن لهذه البلدان احتياجات خاصة. وأضاف أن الكوارث الطبيعية الحدوث الناجمة عن تغير المناخ كتحات ضفاف الأنهار، والتصحر، والتسرب الملحي لا تحتل العناوين الأولى، ومع ذلك فهي تؤثر على حياة الشعوب وقد تؤدي إلى التشرذم الداخلي والهجرة العابرة للحدود الوطنية. وقال إن تغير المناخ يؤدي في بنغلاديش إلى خسائر تُقدر بحوالي ٢ إلى ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة. ويؤثر ذلك تأثيراً حقيقياً على التمتع بحقوق الإنسان، خصوصاً بالنسبة لأكثر الفئات ضعفاً.

١٩- وأشار السيد علي إلى ضرورة تعزيز القدرة على التأقلم وتحسين آليات التعامل مع المخاطر. ويتيح منظور حقوق الإنسان، بتركيزه على آثار تغير المناخ على أفقر المجتمعات والشعوب والبلدان، سبيلاً لمواجهة التهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ. ويختلف حجم هذا التهديد بين البلدان والمجتمعات والشعوب بحسب الموقع الجغرافي والثروة وعوامل أخرى، ما يطرح أسئلة تتعلق بالعدل والإنصاف. فالموارد اللازمة لتدابير الوقاية والتخفيف والتكيف محدودة في البلدان النامية. ومع ذلك، اتخذت بنغلاديش عدة تدابير. إذ قامت بتركيب حوالي ٤ ملايين من أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية وأكثر من مليون موقد طهي مطور، وطورت أنواعاً من المحاصيل تتحمل الإجهاد، وحشدت أكثر من ٣٨٥ مليون دولار من الموارد المحلية لتمويل تدابير التكيف والتخفيف.

٢٠- غير أن ذلك غير كافٍ. فعلى الدول أن تعترف بمسؤوليتها المشتركة عن التعامل مع تغير المناخ ومع آثاره، بسبل منها المضي في مناقشة موضوع حقوق الإنسان وتغير المناخ في المجلس وغيره من المنتديات. وعلى المجتمع الدولي الارتقاء بالتزاماته وإجراءاته للتصدي لتغير المناخ كي يتمكن الملايين من الصامتين الذين يواجهون أسوأ آثاره من البقاء. وأعرب السيد علي عن أمله في أن ينصت المجلس لأصوات ١٦٠ مليون بنغلاديشي يعيش الكثير منهم في المناطق الساحلية المنخفضة.

٢١- وقالت رئيسة مؤسسة ماري روبنسون للعدل المناخي، ماري روبنسون، إن تغير المناخ يؤثر تأثيراً حقيقياً على التمتع بحقوق الإنسان وإن الوقت المتاح لتفادي المزيد من الآثار بدأ بالنفاد. وقالت إن أمام المجتمع الدولي في عام ٢٠١٥ فرصة فريدة لتحديد مسار جديد للتنمية المستدامة يقوم على بدائل الوقود الأحفوري ويضمن حقوق الأجيال المقبلة. ويجب أن يكون هذا التغيير منصفاً للمناخ وأن يضمن المشاركة التامة لجميع البلدان بغض النظر عن المستوى الحالي لانبعاثاتها ولتنميتها. وأضافت أن تغير المناخ يلقي الضوء على ترابطنا أكثر من أي مسألة أخرى. ولا يوجد بلد قادر لوحده أن يحمي مواطنيه من آثار تغير المناخ، ما يعني أن على المجتمع الدولي العمل بشكل جماعي لمواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ على أعمال حقوق الإنسان، لا سيما الحق في التنمية.

٢٢- وقالت السيدة روبنسون إن على المجتمع أن يبادر في المستقبل إلى استخدام التكنولوجيات الخفيفة الكربون، وأن يضمن العمل اللائق للجميع، ويعزز المساواة ويبنى مدناً مستدامة، ويحافظ على النظم الإيكولوجية الحيوية. وينبغي لأي نهج تنموي يقوم على حقوق الإنسان أن يركز على ضمان الشروط الدنيا اللازمة لجميع الأشخاص كي يعيشوا حياة تراعي كرامة الإنسان. وفي مواجهة تغير المناخ، يجب أن يحمي الأشخاص المعرضون للخطر بالحماية اللازمة لحقوقهم كما يجب تمكينهم من الوصول إلى تدابير التكيف والتأقلم والحصول على دعم المجتمع الدولي. كما ينبغي لأي تدبير من تدابير التصدي القائمة على الحقوق أن يضمن أقصى حد من الإدماج والمشاركة والمساواة.

٢٣- ودعت السيدة روبنسون إلى التشديد مجدداً على الممارسات الفضلى وإلى استخدام التزامات ومعايير ومبادئ حقوق الإنسان لإثراء وتعزيز عملية صنع القرارات المتعلقة بتغير المناخ على الصعيد الوطني. وأحصت المؤسسة ١٢ بلداً ربطت في التقارير الوطنية التي قدمتها إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإلى مجلس حقوق الإنسان ربطاً فعلياً بين حقوق الإنسان وتغير المناخ في رسم السياسات. لكنها أشارت إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود للتعلم من تلك التجارب والارتقاء بالممارسات الجيدة. وقالت إن ثمة حاجة أيضاً إلى التقريب بين المتفاوضين في مجال تغير المناخ وخبراء حقوق الإنسان كي يتعاونوا على نحو أوثق. ودعت السيدة روبنسون إلى إنشاء منتدى في إطار الاتفاقية والمجلس من أجل تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، كما دعت مجتمع حقوق الإنسان إلى إعداد المبادئ التوجيهية اللازمة لإدماج حقوق الإنسان في رسم السياسات المتعلقة بتغير المناخ - مشيرةً إلى أن تعهد جنيف يشجع حدوث ذلك على الصعيد الوطني - ولتمكين الدول من النظر في الصلات بين حقوق الإنسان وتغير المناخ خلال الاستعراض الدوري الشامل.

٢٤- وأوضح المنسق والمستشار القانوني الرئيسي في أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، دان بوندي أوغولا، التداخل بين حقوق الإنسان وتغير المناخ. وقال إن تغير المناخ قد يؤثر تأثيراً مباشراً على حقوق الإنسان، عن طريق جملة أمور بينها، على سبيل المثال، خسارة الأراضي بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، ما يهدد سبل العيش والثقافة. وقد تؤدي تدابير التصدي لتغير المناخ أيضاً إلى انتهاك حقوق الإنسان. فأنشطة التخفيف ضمن آلية التنمية النظيفة التي تُنفذ في أراضي الشعوب الأصلية، على سبيل المثال، قد تؤثر على حقوقهم في السكن والملكية والثقافة وتقرير المصير. ويمكن الاسترشاد بمبادئ حقوق الإنسان كالمشاركة وحرية الإعلام، في تنفيذ وضع السياسات ذات الصلة.

٢٥- وقال إن الدول الأطراف في الاتفاقية كانت دوماً حساسةً تجاه الأبعاد الإنسانية لتغير المناخ. ويتضمن تعريف مصطلح "الآثار الضارة لتغير المناخ" في الاتفاقية الآثار على النظم الاجتماعية - الاقتصادية أو على صحة الإنسان ورفاهه وتقضي أحكام الاتفاقية بأن تسعى

الدول الأطراف إلى تقليل الآثار الضارة لتدابير التصدي إلى أدنى حد ممكن وأن تعزز وتيسر مشاركة الجمهور في معالجة آثار تغير المناخ.

٢٦- وقال إن قرارات مؤتمر الأطراف التي تناولت مسائل التكيف وتدابير التصدي وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية، تناولت بالتفصيل أحكام الاتفاقية، وعرضت توجيهات تتعلق بالتنفيذ على الصعيد الوطني. وأكدت هذه القرارات، في جملة أمور، أن تدابير التصدي لتغير المناخ ينبغي أن تُدمج في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وينبغي أن تشارك جميع الجهات المعنية في وضع وتنفيذ سياسات تغير المناخ؛ كما ينبغي أن تتبع إجراءات التكيف نهجاً تشاركياً يراعي وجهات نظر الفئات والمجتمعات الضعيفة والآثار المحتملة عليها.

٢٧- وقال السيد أوغولا إن التحديات الرئيسية التي يتعين مواجهتها هي إدماج حقوق الإنسان في الأطر السياسية الدولية والوطنية المتعلقة بتغير المناخ وضمان الحماية الكاملة والفعالة لحقوق الإنسان في تنفيذ الإجراءات المرتبطة بالمناخ. وتمثل اتفاقات كانكون خطوة رئيسية إذ اتفقت الدول الأطراف فيها على ضرورة مراعاة حقوق الإنسان بصورة تامة في جميع الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ وسلمت بضرورة إشراك طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة. وأرست ضمانات تتعلق بالأنشطة الرامية إلى خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، بما في ذلك اشتراط أن تُنفذ هذه الأنشطة على نحو يتسق مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وأن تحترم معارف وحقوق الشعوب الأصلية وتنطوي على المشاركة التامة والفعالية للجهات المعنية صاحبة المصلحة. وتابع قائلاً إن النص التفاوضي الذي اعتمده مؤخراً الفريق العامل المخصص يتضمن عدة أفكار لتعزيز إدماج حقوق الإنسان في نظام تغير المناخ المتعدد الأطراف.

٢٨- وقالت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، فكتوريا توي كوربوز، إن الشعوب الأصلية هي من أقل المتسببين بتغير المناخ، ومع ذلك فهي تعاني بعضاً من أسوأ آثاره. وتعتمد الشعوب الأصلية، في الكثير من الأحيان، على نظم إيكولوجية هشة تعيش فيها، وهي نظم يؤدي تخریبها إلى تهديد منازلهم وسبل عيشهم وبقاء ثقافتهم. ويهدد تغير المناخ حقوقهم في تقرير المصير والتنمية والغذاء والماء والأرض والثقافة. وقد تحدت الجهود الرامية إلى منع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والتكيف معه حقوقهم أيضاً. فإنتاج الوقود الحيوي قد يؤدي إلى الاستحواذ على الأراضي، وتشريد السكان، كما أن بناء سدود كهرومائية وغيرها من مشاريع الطاقة المتجددة قد تؤدي إلى تشريدهم وتخریب نظمهم الإيكولوجية. ولا ينبغي السماح بهذه الأنشطة دون موافقة الشعوب التي قد تتضرر منها.

٢٩- وقالت إن الشعوب الأصلية يمكنها أن تسهم في جهود التخفيف والتكيف. ومن شأن معارفها بالنظم الإيكولوجية أن تدعم الاستخدام الفعال للموارد اللازمة للزراعة والحراجة. ومن شأن إصدار سندات لأراضيها وأقاليمها أن يدعم المحافظة على الغابات ويحسن تخزين الكربون.

وخلصت دراسة أجراها معهد الموارد العالمية أن تعزيز حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في غاباتها يساعد الحكومات على تحقيق الأهداف المناخية، والحفاظ على الغابات، وحماية سبل العيش. فمن شأن عمليات مراقبة المناخ التي تقوم بها الشعوب الأصلية وعمليات الرصد المحلي أن تقلص تكاليف الرصد وتعزز نظم الإنذار المبكر.

٣٠- ودعت السيدة تاوولي كوربوز إلى الحرص على أن تضمن نتائج مؤتمر الأطراف الذي سيعقد في باريس عام ٢٠١٥ أن يكون احترام حقوق الإنسان للجميع جزءاً لا يتجزأ من جميع القرارات والإجراءات المتعلقة بالتخفيف والتكيف. وينبغي أن يلتزم المؤتمر المساهمات والمشورة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان حول أعمال أشكال حماية حقوق الإنسان في السياسات المناخية، كما ينبغي لأي اتفاق جديد أن يتضمن عبارات عن حقوق الشعوب الأصلية. وقالت إن المشاركة تكتسي أهمية حاسمة مشيرة إلى ضرورة أن تقول الشعوب الأصلية كلمتها وتسمع صوتها في القرارات المتعلقة بالمناخ. ويجب أن تضم الصناديق المناخية مقاعد للشعوب الأصلية كمراقبين. وينبغي أن توقع المزيد من الدول على تعهد جنيف وأن تعمل على حماية حقوق الفئات الأكثر تعرضاً لخطر تغير المناخ.

٣١- وشدد السيد مويندا على ضرورة ضمان حماية حقوق الإنسان في رسم السياسات المناخية التي تؤثر على أفريقيا. وقال إن ثمة حاجة إلى فهم واسع لحقوق الإنسان يؤكد الحق في التنمية، لا سيما تحقيق التنمية المنصفة أو حتى المتساوية بين الدول. وبالإضافة إلى الالتزام بحماية حقوق الإنسان داخل الحدود، تقع على عاتق الدول والمجتمع الدولي مسؤوليات أوسع تتمثل في تعزيز حقوق الإنسان كافة للجميع. ويجب أن تعمل الدول على نحو جماعي، بما في ذلك من خلال أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٣٢- ودعا السيد مويندا إلى تغيير الفرضيات الأساسية في مجال النماذج الفكرية بما يراعي مفاهيم من قبيل حقوق الشعوب الأصلية وحقوق أمنا الأرض. وقال إن هذه المفاهيم هي مفاهيم ضمنية في القيم التعاونية لشعوب أفريقيا وهي أساسية في أعمال الحق في الغذاء في أفريقيا. وقد قبلت جميع الدول تقريباً مبدأ تجاوز التزاماتها القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان نطاق الحدود الإقليمية. وبالتالي، ينبغي أن تركز المناقشات المتعلقة بتغير المناخ وحقوق الإنسان حول أفضل السبل التي تتيح للدول الاضطلاع بمسؤوليتها. ودعا إلى تعيين مقرر خاص يعنى بحقوق الإنسان وتغير المناخ، على نحو ما أوصى المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٠. وسيكون إنشاء هذه الولاية، قبل فترة قصيرة من انعقاد مؤتمر الأطراف في باريس عام ٢٠١٥ مناسباً في التوقيت ويتسم بالفعالية.

٣٣- وذكر بيان رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في كونهانغ عام ٢٠٠٩، لومومبا دياينغ، الذي قال فيه إن مائة مليون شخص من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سيموتون ما لم تعالج نتائج تغير المناخ في القرن الحادي والعشرين. وقال إن الحكومة الكينية أطلقت للتو تحذيراً من حدوث مجاعة وبدأت بشحن الإمدادات

الطارئة لمجتمعات الفلاحين التي تواجه خطر المجاعة بسبب الجفاف المرتبط بالمناخ والمستمر منذ فترة طويلة. ونتيجة لذلك، تم تحويل المبالغ المالية المخصصة لمشاريع البنية التحتية. وشكلت هذه الحلقة المفرغة حقيقة يومية للكثيرين في أفريقيا. وحتم السيد مويندا قائلاً إن الذين تسببوا في هذه المشكلة لا يمكن السماح لهم بالتنصّل من مسؤوليتهم.

باء- المناقشة التفاعلية

٣٤- خلال المناقشة العامة، تناول الكلمة ممثلو الدول التالية: إسبانيا وإستونيا وإكوادور (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) وإندونيسيا وأوغندا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وأيرلندا وباراغواي وباكستان وبنغلاديش (باسم إكوادور وإندونيسيا وأوغندا وباكستان وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات) وبيلاروس وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسري لانكا والصين والفلبين وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا والهند) والجزائر (باسم مجموعة الدول الأفريقية) والسلفادور والسويد (باسم أيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج) وسويسرا وسيراليون وشيلي وغانا وفرنسا والفلبين (باسم إثيوبيا وأفغانستان وبربادوس وبنغلاديش وبوتان وتوفالو وتيمور - ليشتي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وسانت لوسيا وغانا وفانواتو وفيت نام وكيريباس وكينيا ومدغشقر وملديف ونيبال) وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وفيجي وفيت نام والكرسي الرسولي والمغرب وملديف وناميبيا ونيبال والهند والولايات المتحدة الأمريكية. كما شارك في المناقشة ممثلون عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والاتحاد الأوروبي.

٣٥- وتناول الكلمة ممثلون عن لجنة حقوق الإنسان في اسكتلندا والمنظمات غير الحكومية التالية: مركز أوروبا - العالم الثالث، ومنظمة الفرنسييسكان الدولية (نيابة عن ١٣ منظمة متقاربة التفكير) وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة والاتحاد اللوثيري العالمي (أيضاً باسم تحالف العمل الكنسي المشترك) ومنظمة زودفيند لتعزيز سياسات التنمية.

٣٦- ولم تتمكن الدول التالية من الإدلاء ببياناتها لضيق الوقت: أوروغواي والبحرين والبرازيل والبرتغال وبنما وبوتان وبيرو والجزائر وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والسودان والصين وقطر ومدغشقر ومصر وموريشيوس ونيوزيلندا. وللسبب نفسه، لم تلقِ بيانات كل من المنظمة الدولية لقانون التنمية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٧- وشددت الوفود على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ والتخفيف من آثاره والتكيف معه، ووصفت تغير المناخ بأنه حقيقة ثابتة تتطلب إجراءات فورية، وهي حقيقة بيّنت بوضوح تزايد الترابط بين الشعوب والدول والخطر المحدق بالبيئة والتنمية والأمن. واتفقت الوفود على أن المفاوضات المقبلة في باريس هي السبيل الأفضل للتوصل إلى اتفاق عالمي وملزم قانوناً بشأن تغير المناخ. واتفقت على أن عام ٢٠١٥ يشكل فرصة أخرى حاسمة الأهمية لمعالجة مشكلة تغير المناخ من خلال خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والعمليات ذات الصلة

وأن العمليات ذات الصلة بالتنمية المستدامة تكتسي أهمية حاسمة. وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى تدابير جذرية لتعزيز الاستدامة داعياً إلى التحول من النظم القائمة على السوق إلى العيش بانسجام مع أمنا الأرض.

٣٨- واتفقت جميع الوفود على أن حقوق الإنسان وتغير المناخ مترابطان وعلى ضرورة إدراج بُعد حقوق الإنسان في مناقشات باريس. وأشارت عدة وفود إلى التزامها بتعهد جنيف كخطوة إيجابية في هذا الاتجاه. وأكد أحد الوفود أن أي اتفاق جديد في باريس لا ينبغي أن يبطل التزامات حقوق الإنسان التي وردت في اتفاقات كانكون. لكن وفداً آخر حذر من أن مناقشات موضوع تغير المناخ في مجلس حقوق الإنسان وموضوع حقوق الإنسان في مؤتمر الأطراف الذي سيعقد في باريس عام ٢٠١٥ لا ينبغي أن تعوق المفاوضات بشأن المناخ.

٣٩- واتفقت الوفود على أن تغير المناخ سيواصل تأثيره على العديد من حقوق الإنسان. وأوضحت عدة وفود الآثار الفعلية والمتوقعة في بلدانها فضلاً عن جهود هذه البلدان لمعالجة تلك الآثار. واتفقت الوفود على أهمية الجانب الإنساني لآثار تغير المناخ وأهمية معالجة مسألة الهجرة المرتبطة بتغير المناخ. ودعت الوفود إلى وضع الناس في صلب جهود التخفيف والتكيف وإلى أن تراعي هذه الجهود الفوارق بين الجنسين وأن تضمن حقوق أكثر الفئات ضعفاً، بما فيها النساء والأطفال والشعوب الأصلية والفقراء.

٤٠- وأكدت الوفود من جديد أن أكثر البلدان فقراً وأكثر الناس ضعفاً هم الأقل إسهاماً في أسباب تغير المناخ ومع ذلك فإنهم قد يعانون أسوأ آثاره. وينطبق ذلك بوجه خاص على الأطفال والأجيال المقبلة فضلاً عن أن المسألة تتعلق بالعدل والإنصاف. ودعت إلى الاعتراف بالمسؤولية التاريخية لأكثر المتسببين في تغير المناخ عن طريق تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة في الوقت ذاته في جهود التصدي لتغير المناخ. ويكتسي البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، والمساعدة الإنمائية، والتمويل الابتكاري، وآليات التنمية النظيفة أهمية بالغة لتلك الجهود.

٤١- وقدمت عدة وفود توصيات محددة عملية المنحى. ودعت البلدان المتقدمة إلى تبوؤ قيادة عملية التصدي لتغير المناخ؛ وإلى تقديم تمويل كافٍ وإجراء بحوث بشأن تدابير التكيف لمساعدة أكثر البلدان فقراً وأكثر الناس ضعفاً؛ وتكثيف عمليات البحث والتطوير في مجال مصادر الطاقة المتجددة، والحفاظ على الطاقة لتقليص كثافة الانبعاثات المتعلقة بالنمو؛ والمساواة في فرص الوصول إلى التكنولوجيا؛ بسبل منها، إذا اقتضت الضرورة، تخفيف معايير الملكية الفكرية؛ وزيادة التمحيص في آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان من جانب المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة؛ وتعيين مقرر خاص بحقوق الإنسان وتغير المناخ؛ وإنشاء صندوق للعدل المناخي؛ وتأسيس محكمة دولية للمناخ؛ واستكشاف وتوسيع دور الطاقة النووية كمصدر بديل ونظيف للطاقة.

جيم - تدابير التصدي والملاحظات الختامية

- ٤٢ - أُعطيت الفرصة، خلال المناقشات التفاعلية وبعدها، لأعضاء فريق المناقشة للرد على الأسئلة والمسائل التي أثارها المتكلمون وتقديم ملاحظات ختامية.
- ٤٣ - وأشار السيد مويندا إلى الحالة في كيريباس قائلاً إنها تغرق بكل ما في الكلمة من معنى، وإلى الحالة التي تسود الكثير من دول أفريقيا التي تواجه فيها أعداد كبيرة من الناس خطر المجاعة. وقرن بين ما تعانيه البشرية في مواجهة تغير المناخ وصراع ركاب التايتانيك من أجل البقاء أثناء غرق السفينة: قد يعاني الضعيف ويموت قبل غيره ولكن الجميع سيغرقون في النهاية. وفي ضوء هذه الحقيقة، دعا إلى نقلة نوعية في التصدي لتغير المناخ والانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون بطريقة منصفة وعادلة وسليمة إيكولوجياً تُتيح استمرار النمو في البلدان النامية.
- ٤٤ - وأكدت السيدة تاوولي كوربوز أن اتفاق باريس يجب أن ينص على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية، ووصفت تغير المناخ بأنه دليل على بطلان النموذج الاقتصادي الذي يُدعم أوجه عدم المساواة. واقترحت تنفيذ مبدأ "تغريم الملوث" وشددت على ضرورة مراعاة الإجراءات الراهنة للآثار المحتملة على الأجيال المقبلة.
- ٤٥ - وأكد السيد أوغولا أن حقوق الإنسان أثرت بالفعل تأثيراً كبيراً على الخطاب المتعلق بتغير المناخ، كما يتضح من اتفاقات كانكون والنص التفاوضي لمؤتمر باريس. ودعا إلى تعزيز التعاون بين الأوساط المعنية بتغير المناخ وتلك المعنية بحقوق الإنسان، من أجل التوصل إلى فهم أفضل للصلات بينهما ووضع خيارات عملية للسياسات التنفيذية.
- ٤٦ - وأكدت السيدة روبنسون من جديد ضرورة تحسين التعاون بين الدوائر المعنية بحقوق الإنسان وتلك المعنية بتغير المناخ. وأشارت إلى نشاط نظمه مؤخراً منتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ ومؤسسة روبنسون ركنز على الحاجة إلى هذا التعاون وإلى تقاسم الخبرات. وبنبغي لمجلس حقوق الإنسان وآلياتها أن يواصل جهودهما لمعالجة أوجه الترابط، لأن من شأن تقاسم المعارف والممارسات الجيدة أن يكونا من العوامل الحاسمة الأهمية في الإدماج الفعلي لحقوق الإنسان في إجراءات التصدي لتغير المناخ. وشجعت الدول على التوقيع على تعهد جنيف. وأكدت أن البلدان تحتاج إلى التنمية وأن لها الحق في التنمية، مؤكدة في الوقت نفسه الحاجة إلى تنفيذ إجراءات تتعلق بتغير المناخ للمساعدة في أعمال حق جميع السكان في التنمية وتعزيز المساواة بين الأجيال.
- ٤٧ - ووصف السيد علي تغير المناخ بأنه مسألة سياسية متشعبة بشواغل تتعلق بالإنصاف والعدل والكرامة. وقال إن تدابير التكيف والتخفيف في البلدان النامية تواجه عدداً من القيود، مضيفاً أن مجرد الاعتراف بتغير المناخ وآثاره ليس كافياً. ودعا عوضاً عن ذلك إلى التزام سياسي بوثيقة ملزمة قانوناً تتناول التعاون الفعلي، والتمويل التعويضي، ونقل التكنولوجيا، ومسائل أخرى.

٤٨ - وكرر السيد تونغ من جديد مطالبته باتخاذ إجراءات فورية وملموسة للتصدي لتغير المناخ. وقال إن المناقشات الجارية بشأن تغير المناخ لم تفض إلى إجراءات ملموسة. وأضاف أن شعب كيريباس والأمم الأخرى المتضررة تحتاج إلى إجراءات تمكنها من التصدي لآثار تغير المناخ الآن. وختم السيد تونغ كلامه بالقول إن تغير المناخ تحد أخلاقي يواجه البشرية، وأن ثمة توافقاً في الآراء حول حقيقته وآثاره وأن الوقت قد حان للمجتمع الدولي كي يتخذ إجراءً ما بشأنه.

رابعاً - ملخص حلقة النقاش الثانية

٤٩ - في البداية، ذكّر الميسر، السيد نوّكس، في الرسالة التي بعث بها جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بمناسبة يوم حقوق الإنسان عام ٢٠١٤، والتي وصفوا فيها تغير المناخ بأنه من أكبر التحديات التي تواجه جيلنا، ملقياً الضوء على آثاره غير المتناسبة على الأفراد والجماعات الذين يعانون الحرمان والتهميش والإقصاء والضعف، وحث على إدماج التزامات حقوق الإنسان في مفاوضات تغير المناخ. وقدمت الدول التزاماً ملموساً في تعهد جنيف بتحقيق هذا الهدف. وفي تقرير صدر مؤخراً لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/28/61)، حدد السيد نوّكس الممارسات الجيدة، لا سيما تلك المتعلقة بتغير المناخ. وقال إن الحق في الغذاء هو الأكثر تأثراً بتغير المناخ ويتطلب إجراءات ملموسة.

ألف - مساهمات أعضاء فريق النقاش

٥٠ - بلورت المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء هلال إلفير، في رسالة بالفيديو، الصلة القائمة بين الأمن الغذائي وتغير المناخ، مشيرة إلى أن الوقود الأحفوري والممارسات الزراعية الكيميائية الكثيفة هي ممارسات غير مستدامة وتسهم في انبعاثات الغازات الدفيئة. وقالت إن الإنتاج الغذائي الحالي يتجاوز الاحتياجات العالمية ولكنه لا يصل إلى حوالي مليار شخص يعانون من الجوع المزمن ومليار شخص آخر يعانون من سوء التغذية. ويُذر تغير المناخ بتدري حالة الأشخاص الذين يعانون من الجوع، بما في ذلك الكثير من صغار الفلاحين، ومجتمعات الصيادين، والشعوب الأصلية، وفقراء المناطق الحضرية. وعلاوة على ذلك، قد تؤدي سياسات التخفيف والتكيف، بما في ذلك إنتاج الوقود الحيوي وآليات التنمية النظيفة، كالألية المتقدمة المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراش وتدهور الغابات، إلى تحويل استخدام الأراضي بعيداً عن الزراعة وتحدد التمتع بالحق في الغذاء. ويجب الاسترشاد بمعارف النساء والشعوب الأصلية في مجال التنوع البيولوجي والزراعة الإيكولوجية واستراتيجيات التخفيف والتكيف. وينبغي أن يُشكل صغار الفلاحين حجر الزاوية في أي استراتيجية شاملة للتصدي لتغير المناخ والمجاعة. ويبحث تعهد جنيف على الأمل في إدراج نهج قائم على الحقوق في التعامل مع تغير المناخ في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف الذي سيعقد في باريس عام ٢٠١٥، لكن تحويل ذلك إلى واقع سيتطلب تغييرات مجتمعية عميقة.

٥١- وشدد رئيس وزراء توفالو إينيليه سوبواغا على أهمية موضوع حلقة النقاش البالغة بالنسبة له ولوطنه. وشاطر السيد تونغ مشاعره وروى قصصاً مماثلة مشيراً إلى أن الوضع الفعلي على الأرض في توفالو خطير على نحو غير معقول. وقال إن لتغير المناخ آثاراً كبيرة على الأمن الغذائي بالنظر إلى التسرب الملحي، وخسارة أراضي المحاصيل وبيضاض الشعب المرجانية في جملة أمور. لكن المسألة هي مسألة بقاء وتنمية. لذلك، من غير الملائم تقريباً الحديث عن الأمن الغذائي عندما يطال التهديد البلد بأكمله وجميع أفراد شعبه.

٥٢- ودعا السيد سوبواغا مجلس حقوق الإنسان إلى اعتماد سبل إنسانية للتصدي لآثار تغير المناخ تراعي ضرورة الحفاظ على التقاليد وسبل العيش، وحماية حقوق المجتمعات المحلية الاقتصادية وتلافي التشرذم أو التخفيف من آثاره. وفي هذا الصدد، لا بد من استمرارية السيادة التي ستفرض تحديات معقدة على المجتمع الدولي بينما يهدد ارتفاع مستوى سطح البحر بابتلاع كامل مساحة اليابسة في الدول الجزرية المنخفضة. ومن المهم أن يكمل المجتمع الدولي عمل المجلس بمعالجة مشكلة تغير المناخ في فضاءات أوسع. ورغم استمرار التفاوض على إجراءات عالمية للتصدي لتغير المناخ برعاية أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يُقدم المجلس منظوراً نقدياً ومكماً، كما يجب الاعتراف بالصلات بين تغير المناخ وحقوق الإنسان وتعزيزها.

٥٣- ونتيجة لذلك، اقترح السيد سوبواغا أن ينظر المجلس في إنشاء آلية تربط حقوق الإنسان بآثار تغير المناخ، ودعا المجلس إلى عقد دورة خاصة لبحث آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان وتحديد سبل المضي قدماً لمعالجتها. وقال إن مؤتمر الأطراف، الذي سيعقد في باريس عام ٢٠١٥، يحتاج إلى جدول أعمال طموح. ويجب أن تحظى معاناة دول كتوفالو وكيريباس بالمزيد من الاهتمام وأن تتحول إلى سبب يدفع المجتمع الدولي إلى التحرك. فالأمم المتحدة غير موجودة على الأرض في توفالو، حيث تمس الحاجة إلى ما تقدمه من دعم. وقال إن معالجة آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان هي مسألة تتعلق بالعدل وتستوجب إجراءات فورية.

٥٤- وقدم مدير هيئة الغذاء الوطنية في الفلبين، رنان داليساي، وصفاً للآثار المرعبة التي خلفها إعصار هيان القوي الذي ضرب بلده. وقال إن الإعصار قتل في المجموع ٧ ٥٠٠ شخص فيما وصل عدد المتضررين منه إلى الملايين في ١٤ مقاطعة. وتسبب الإعصار في خسارة مليارات الدولارات وخسائر هائلة في إنتاج الأغذية. وهناك أدلة وافرة على أن تغير المناخ يؤثر على حدة وتواتر الأعاصير وغيرها من الظواهر الجوية البالغة الشدة، وهي ظواهر آخذة في التزايد في الفلبين. وقد أتلقت هذه الظواهر المحاصيل وزادت تكاليف المواد الغذائية الأساسية كما زادت الاعتماد على المساعدات الغذائية الطارئة. ويؤثر تغير المناخ تأثيراً مباشراً على التمتع بالحق في غذاء وتغذية كافيين. كما أدى إلى تدمير الأراضي وإزهاق الأرواح وكان له تأثير غير متناسب على الفئات الأكثر فقراً وأكثر ضعفاً.

٥٥- وقال السيد داليساي إن حكومة الفلبين اتخذت خطوات لمعالجة التهديد المتزايد الذي يمثله تغيُّر المناخ. وقد سنَّ مقرر السياسات القوانين ووضعوا مجموعة كاملة من السياسات والبرامج إضافة إلى إنشاء مؤسسات للمساعدة في تحديد استراتيجيات وإجراءات التخفيف والتكيف. ويشمل ذلك قانون تغيُّر المناخ الصادر عام ٢٠٠٩، وخطط العمل الوطنية في مجال تغيُّر المناخ، ومبادرة التكيف والتخفيف في الزراعة. وكانت مواءمة سياسات المناخ مع حقوق الإنسان محورية لهذه الجهود وقد جسدت الالتزامات الدولية والوطنية على السواء. وقال إن التنمية الزراعية تكتسي أهمية قصوى مشيراً إلى ضرورة بذل جهود متواصلة لحماية سبل العيش، وإتاحة إمكانية وصول الأطفال إلى الغذاء، وضمان المساواة بين الجنسين، واحترام وجهات نظر الشعوب الأصلية.

٥٦- وقال السيد داليساي إن الجميع هم ضحايا لتغيُّر المناخ وعلى الجميع أن يعملوا معاً لوضع حد له. ودعا إلى التزام جدي لمعالجة التهديد العالمي الذي يمثله تغيُّر المناخ وإلى تنفيذ التزامات الدول على أساس مسؤولياتها التاريخية. ودكّر بتضامن الفلبين مع المجتمع الدولي في أعقاب إعصار يولاندا، مؤكداً أن الدول والشعوب يجب أن تسعى معاً إلى الاتفاق على حل دائم من أجل إنقاذ أطفالنا وأحفادنا من الدمار الذي ستخلفه العواقب الوخيمة لتغيُّر المناخ. ودعا الجميع إلى تكريم ضحايا تغيُّر المناخ باتخاذ إجراءات فورية لحماية الأجيال المقبلة.

٥٧- وقالت مديرة مكتب الاتصال التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في جنيف، شيانغجون ياو، إن أعمال الحق في غذاء كافٍ يتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بتغيُّر المناخ. وقالت إن أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعانون حالياً من المجاعة بينما يعاني مليار شخص من شكل من أشكال سوء التغذية. وستكون هناك حاجة إلى زيادات كبيرة في الإنتاج لتغذية سكان العالم الذين تتزايد أعدادهم. ويشكل تغيُّر المناخ تهديداً لإنتاج الغذاء والوصول للمادى، ويعرّض سبل العيش للخطر. وفي عالم يعاني أصلاً من المجاعة ومن شدة تقلب أسعار الأغذية، حققت بعض الدول تقدماً في مكافحة المجاعة، الأمر الذي يمكن الاسترشاد به في الجهود المقبلة. وقد كشف التحليل الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة للجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الهدف المتعلق بالقضاء على الجوع في الأهداف الإنمائية أربعة مجالات رئيسية للتدخل هي: التغذية والتعليم؛ والحماية الاجتماعية؛ والمساواة في فرص الوصول إلى الموارد والأصول؛ والتوعية. وتشمل الاستراتيجيات الفعالة توفير المساعدات الأساسية في الأجل القصير إلى جانب حماية وتطوير الأصول المنتجة والبنية التحتية لدعم سبل العيش وإرساء صلات بين القطاعات بغية ضمان فرص عمل لائقة ورعاية اجتماعية.

٥٨- وأوصت ياو باتخاذ تدابير في المستقبل تُكَيِّف مع حالة وظروف أكثر المتضررين من تغيُّر المناخ وتوضع بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. وينبغي تعزيز الآليات التي تمكن المجتمعات المحلية من تقاسم معارفها وممارساتها الجيدة ومن المشاركة في عمليات صنع القرار والرصد والمساءلة. وقد ناقش المشاركون في المنتدى الدولي بشأن الزراعة وتغيُّر المناخ الزراعة الذكية

مناخياً التي تتكيف مع الضغط البيئي والتي تقل آثارها السلبية على البيئة. وقد أنشئ تحالف عالمي من أصحاب مصلحة متعددين يُعنى بالزراعة الذكية مناخياً من أجل تعزيز الزيادة المستدامة والمنصفة في إنتاجية الزراعة ودخلها، وبناء قدرة النظم الغذائية وسبل عيش الفلاحين على التأقلم وتخفيض وإزالة انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن الزراعة.

٥٩- وقالت إنه يجب على المجتمع الدولي، مع تزايد وضوح الآثار السلبية لتغيّر المناخ على التمتع بالحقوق في الغذاء، أن يتخذ إجراءات بسبل منها المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحقوق في الغذاء التي أصدرتها منظمة الأغذية والزراعة، والمبادئ التوجيهية الطوعية المتعلقة بالإدارة المسؤولة للحيازة، ومبادئ الاستثمار المسؤول في النظم الزراعية والغذائية. وتقدم هذه الأدوات توجيهات هامة قائمة على حقوق الإنسان للمساعدة في إعمال الحق في الغذاء واتخاذ إجراءات تتعلق بالمناخ. وقد طرحت السيدة ياو إدراج التزام قوي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل ضمان تمكين الجهات الفاعلة الرئيسية، خصوصاً النساء والفئات الضعيفة، التي تؤدي دوراً حاسماً في إعمال الحق في الغذاء الكافي.

٦٠- وأكد الأمين العام لمجلس الكنائس العالمي أولاف فيكست تفايت أن تغيّر المناخ مسألة حياة أو موت. فهو يؤكد رسالات الأديان في جميع أنحاء العالم أن لهذا العالم خالقاً واحداً، وأن جميع الأشخاص يتحملون مسؤولية العناية به وأن ما يقوم به قلة من الناس قد يؤثر على الشروط الأساسية لحياة الجميع. وقال إن تغيّر المناخ مسألة تتعلق بحقوق الجميع الإنسانية. وأضاف أن المشاكل التي يلقي المشاركون الضوء عليها هي مشاكل حقيقية لأن تغيّر المناخ بات يؤثر على التمتع بجميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في الغذاء. فالعديد من المجتمعات يعاني من ارتفاع مستوى سطح البحر، وتملح مصادر المياه العذبة، وزيادة وتيرة وكثافة العواصف المدارية، وتغيّر نظم سقوط الأمطار، وحالات الجفاف والفيضانات وتغيّر درجات الحرارة، ما يؤثر تأثيراً مباشراً على الأمن الغذائي.

٦١- وقال إن قرارات مجلس حقوق الإنسان أبرزت طوال سنوات آثار تغيّر المناخ على حقوق الإنسان كما أن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة تحدثوا عن تغيّر المناخ في علاقته بعدة من حقوق الإنسان. وأوصى المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٠ بتعيين مقرر خاص يُعنى بتغيّر المناخ وحقوق الإنسان ويعمل على تعزيز تمتع أكثر الفئات تأثراً بالمخاطر المرتبطة بتغيّر المناخ بحقوق الإنسان الخاصة بهم. وكرر السيد تفايت هذه الدعوة مرة أخرى، مؤكداً أن الأثر غير المتناسب لتغيّر المناخ على الفئات الأكثر ضعفاً والأقل تسبباً به مسألة ظلم أساسي.

٦٢- وبما أن آراء العلماء توافقت حول موضوع تسبب البشر في تغيّر المناخ، فإن العالم يحتاج إلى إجراءات عاجلة وجماعية باسم الإنسانية جمعاء بما في ذلك اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بإعداد مؤتمر الأطراف الذي سيعقد في باريس عام ٢٠١٥. وقد تناول مجلس الكنائس العالمي موضوع تغيّر المناخ بالتحديد منذ نهاية الثمانينات، رابطاً إياه بمسائل السلام والعدل الاقتصادي والبيئة. فلتغيّر المناخ أبعاد بيئية وسياسية وأخلاقية وروحية. ولذلك، ينبغي أن تكون جهود

الوقاية من تغيّر المناخ وآثاره والتخفيف منها والتكيف معها في صُلب نُهج واسع النطاق يستمد جذوره من التضامن بين البشر. فالذين يعيشون في البلدان الغنية يتعين عليهم تغيير أنماط حياتهم. أما الذين يعيشون في البلدان المتأثرة بتغيّر المناخ فينبغي تزويدهم بالوسائل اللازمة لبناء القدرة على التأقلم والتكيف. والتغيير يجب أن يحدث على المستويات الفردية والاجتماعية والوطنية والدولية. إذ يجب على الدول ومجلس حقوق الإنسان والمجتمع المدني والمنظمات الدينية التعاون لتحقيق العدل لأقل المتسببين في تغيّر المناخ. وينبغي للجميع أن يُظهروا من خلال ما يتخذونه من إجراءات أنهم يدركون الترابط فيما بينهم وأنهم مستعدون للدفاع عن حقوق أضعفهم. ودعا السيد تفايت إلى اتخاذ إجراءات تعبر عن الأمل في المستقبل وعن الأمل للأجيال المقبلة والأرض والبشرية.

٦٣ - ولفتت المنسقة العامة لحركة الفلاحين العالمية، إليزابيت موفو، الانتباه إلى ضرورة سماع صوت الذين لا صوت لهم في المناقشات المتعلقة بتغيّر المناخ. وقالت إنها تمثل أكثر من ٢٠٠ مليون شخص مهمّش بينهم الفلاحون وصيادو الأسماك. وطالبت بالاستماع إلى تلك الأصوات ودعت المجتمع الدولي إلى النظر إلى آثار تغيّر المناخ بمزيد من الجدية، مشيرةً إلى أن كلمتها باسم الذين لا صوت لهم وباسم الضعفاء الذين تمثلهم حركة الفلاحين العالمية يستحق أكثر من خمسة دقائق.

٦٤ - وقالت إنها شهدت، بصفتها امرأة تمارس الفلاحة في زبابوي، آثار تغيّر المناخ على حقوق الإنسان، خصوصاً الحق في الحياة والغذاء والصحة والسكن والتعليم وتقرير المصير والتنمية والمياه والصرف الصحي. ورأت تنصّل الدول من مسؤولياتها في حماية حقوق الإنسان تحقيقاً لمصالح الشركات. وأضافت أن الشركات شرعت في ممارسات غير مستدامة وغير مبررة، بينها الاستحواذ على الأراضي والإفراط في استغلال الموارد المعدنية، والإفراط في الاعتماد على الوقود الأحفوري وتخريب الطبيعة وسبل العيش. وتعاني الفئات السكانية الأكثر تضرراً، بما في ذلك الشعوب الأصلية والفلاحون والنساء، من التأثيرات الكبرى الناجمة عن هذه الإجراءات. فكثيرون تشردوا من أراضيهم ليتركوا المكان للشركات الكبرى.

٦٥ - والبلدان المتقدمة التي تمثل أكبر المتسببين في تغيّر المناخ فرضت عبئاً هائلاً على البلدان النامية ورفضت تحمّل المسؤولية. وفي مواجهة الآثار القاسية لتغيّر المناخ، اضطر العديد من البلدان النامية إلى تحويل الموارد المالية والبشرية من أولويات التنمية كالصحة والتعليم ودعم الزراعة إلى مواجهة التحديات الجديدة. وفي الحالات القصوى، أدى انعدام الأمن الغذائي بسبب الجفاف أو الفيضانات الناجمة عن تغيّر المناخ إلى إعاقة تقدم البلدان النامية وأفقدها بعض مكاسب التنمية الرئيسية. وفي غضون ذلك، أدامت البلدان المتقدمة، من خلال مفاوضاتها بشأن التجارة والاستثمار وحتى من خلال جهودها للتخفيف من آثار تغيّر المناخ عبر آلية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحرار وتدهور الغابات، انتهاكات حقوق الإنسان والاستحواذ على الأراضي، وفضلت مصالح القلة على مصالح الأكثرية. فعلى سبيل

المثال، أُعطيت الأفضلية للوقود الأحفوري ومحاصيل التصدير على الأغذية المزروعة والمستهلكة محلياً. وأزيلت الغابات التي تعتمد عليها الشعوب الأصلية في سبل عيشها ومأواها ونظامها الغذائي المتوازن وطريقة حياتها. وبذلك، تفقد الشعوب حقها في تقرير المصير. وسألت مبوفو عما إذا كان ذلك من العدل في شيء.

٦٦- ودفعت الممثلة الدائمة لشبكة المعلومات والعمل من أجل الغذاء أولاً، أنا - ماريا سواريز فرانكو، بأن على المجتمع الدولي أن يضمن سيادة حقوق الإنسان في جميع النظم القانونية الدولية. إذ يجب إدماج حقوق الإنسان في المناقشات المتعلقة بتغيّر المناخ. فتغيّر المناخ يؤثر على التمتع بالحق في الغذاء والتغذية لأسباب عدة بينها الجفاف والتصحر وأمراض المناطق المدارية وتحمض ماء المحيطات. ولا يستطيع الأشخاص المشردون بسبب آثار تغير المناخ الحصول على غذاء كافٍ ومقبول وصحي. وقال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لعامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ عن تغير المناخ^(٣) إن تغير المناخ سيُعَرِّض حوالي ٦٠٠ مليون شخص آخر لخطر المجاعة بحلول عام ٢٠٨٠. وسيؤثر تغير المناخ تأثيراً غير متناسب على الفلاحين والشعوب الأصلية والرعاة وصغار الفلاحين والصيادين الذين، كانوا، وذلك من قبيل المفارقات، أقل من غيرهم إسهاماً في حدوث هذه الظاهرة.

٦٧- ويجب على الدول أن تتخذ إجراءات فورية لاحترام وحماية وإعمال الحق في الغذاء والتغذية على النحو الذي يقضي به القانون الدولي. وتغير المناخ مشكلة لها أسبابها وآثارها الدولية؛ ولذلك فهي تحتاج إلى حل دولي. ويجب على الدول أن تُقر بالتزاماتها خارج حدودها الوطنية على النحو المذكور في مبادئ ماستريخت المتعلقة بالالتزامات الخارجية للدول في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي لها أن تستخدم نفوذها السياسي لتعزيز بيئة ملائمة للتمتع بالحق في الغذاء وغيره من الحقوق، بسبل منها التعاون على إبطاء تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وعليها أن تضمن مساءلة الجهات غير الفاعلة من الدول عما تتخذه من إجراءات.

٦٨- وشددت السيدة سواريز فرانكو على ضرورة توفير طعام مغذٍ للأطفال، ليس في سن الرضاعة فحسب بل وأيضاً خلال السنوات اللاحقة، مع القيام في الوقت نفسه بمعالجة الأسباب الهيكلية للمجاعة، بما فيها تغير المناخ، من أجل ضمان صحة الأجيال المقبلة وتغذيتها. وقالت إن من شأن الإنتاج الإيكولوجي للغذاء أن يخفّف من حدة تغير المناخ، ويزيد من مدخرات سكان الأرياف ويعزز توفر الغذاء. ودعت الدول إلى اعتماد سياسات تدعم إنتاج الفلاحين والشعوب الأصلية والصيادين والرعاة للغذاء الإيكولوجي وإلى احترام علاقتهم بالطبيعة الأم. ويجب أن تحترم آليات التنمية النظيفة حقوق الإنسان، كما يجب على الدول أن تضمن عدم تأثير جهود التصدي لتغير المناخ تأثيراً سلبياً على التمتع بهذه الحقوق.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦: محاربة تغير المناخ - التضامن الإنساني في عالم منقسم (Basingstoke, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Palgrave Macmillan, 2007).

باء- الحوار التفاعلي

٦٩- خلال المناقشة العامة، تكلم ممثلو الدول التالية: أوروغواي وأيرلندا والبرازيل والبرتغال وبوتان وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو والجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والسودان والصين وغابون وفيجي وقطر وكوبا ومصر وملديف ونيجيريا. كما تكلم ممثلو الاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إضافة إلى المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية وهي منظمة غير حكومية. ودعت الوفود إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان، خصوصاً الحق في الغذاء. وتحدثوا بالتفصيل عن تهديدات محددة للأمن الغذائي في بلدانهم، بما في ذلك تملح الأراضي الصالحة للزراعة ومياه الري. ولدى الحديث عن الجهود الوطنية للتصدي لهذه التهديدات، ألقى الوفود الضوء على ضرورة تعزيز الجهود على الصعيد الدولي، عن طريق سبل منها المساعدة الإنمائية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، واعتماد اتفاق عالمي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وينبغي إدراج حقوق الإنسان في اتفاق باريس كما ينبغي تعزيز التعاون بين مجلس حقوق الإنسان وأمانة الاتفاقية ودوائرها، بسبل منها تعزيز وتوسيع مشاركة الدول في تعهد جنيف.

٧٠- ودعت عدة وفود مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة للإجراءات الفردية والجماعية لتعزيز التخفيف والتكيف. وركز البعض على احترام أمننا الأرض، وعلى الانتقال إلى إنتاج واستهلاك مستدامين، وإعمال الحق في التنمية. وشددت الوفود على ضرورة حماية حقوق النساء والشعوب الأصلية والاعتراف بمساهمة ما تمتلكه من معارف في استراتيجيات التكيف، وتعزيز التمتع بالحق في الغذاء والترويج لسبل العيش المستدامة. ودعت الوفود الدول إلى التعهد بالتزامات لضمان التمويل الملائم للصندوق الأخضر للمناخ بهدف تحقيق التكيف مع الكوارث والتخفيف منها. وألقى الضوء على أهمية إدماج حقوق الإنسان في السياسة المناخية، بما في ذلك المشاركة والوصول إلى المعلومات والاحتكام إلى العدالة. وطلبت الوفود معلومات عن الممارسات الجيدة في تعزيز النهج القائمة على حقوق الإنسان في السياسات المناخية، وخصوصاً فيما يتعلق بالحق في الغذاء.

جيم- الردود والملاحظات الختامية

٧١- خلال المناقشة التفاعلية وبعدها، أتيحت للمشاركين في حلقة النقاش فرصة الرد على الأسئلة والقضايا التي طرحت في ما ألقى من كلمات، والإدلاء بملاحظات ختامية.

٧٢- وأشارت السيدة سواريز فرانكو إلى فائدة الزراعة الإيكولوجية في الحد من الانبعاثات، وتوفير أطعمة أكثر تغذية وتوليد المزيد من الدخل. ودعت إلى تقييم أثر تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتدابير التصحيحية على حقوق الإنسان وذلك من أجل الترويج لعملية مستنيرة وقائمة على الحقوق لرسم السياسات. وينبغي أن تضمن السياسات عدم خسارة الناس

لاستقلاليتهم من أجل الحصول على الغذاء. ودعت السيدة سواريز فرانكو إلى اتفاق قوي وملزم قانوناً يدمج حقوق الإنسان في مجمل الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف الذي سيعقد في باريس عام ٢٠١٥. وأيدت الدعوة إلى تعيين مقرر خاص يعنى بحقوق الإنسان وتغير المناخ من أجل تحديد الممارسات الجيدة، وتعزيز آليات المساءلة، والعمل مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمضي في استكشاف الصلات بين تغير المناخ وحقوق الإنسان.

٧٣- وقالت السيدة مبوفو إن المشكلات التي يطرحها تغير المناخ تستدعي إيجاد حلول جديدة. ويجب تنظيم عالم الشركات من أجل حماية حقوق الإنسان. كما يجب أن تكون العمليات موجهة للناس. وينبغي أن تدعم الدول اعتماد إعلان للأمم المتحدة يتعلق بحقوق الفلاحين. كما ينبغي أن تعتمد وتنفذ سياسات تتعلق بالسيادة الغذائية التي تعالج آثار تغير المناخ والجهات الفاعلة في الشركات على حقوق الإنسان معالجة شاملة وتركز على دعم أكثر الفئات ضعفاً، بما في ذلك النساء. ويجب على الدول أن تضمن اقتران أقوالها بالأفعال والتحرك فوراً.

٧٤- وأكد السيد تفايت أن علينا التحرك الآن لمعالجة مشكلة تغير المناخ التي باتت آثارها حقيقة وستؤثر تأثيراً أكبر على أجيالنا المقبلة. وستحدد الإجراءات التي نتخذها الآن مدى حصول الأجيال المقبلة على العناصر الأساسية للحياة، بما فيها الغذاء والماء. ودعا السيد تفايت قادة العالم إلى اعتماد اتفاق قانوني يؤكد الكرامة البشرية ويعزز بقاء الإنسان. وأشارت السيدة ياو إلى أن النساء يشكلن ٤٣ في المائة من القوة العاملة في الزراعة، وقالت إنها تتفق مع الرأي القائل بأن إشراك النساء في وضع السياسات ذات الصلة يكتسي أهمية حاسمة للأمن الغذائي. ودعت إلى تكثيف البحث والتطوير في مجالي التخفيف والتكيف. والاستثمار في القطاع الزراعي والزراعة الذكية مناخياً سبيلان مهمان للمضي قدماً. ويجب تحديد ممارسات الفلاحة المنتجة والقادرة على التكيف واعتماد هذه الممارسات. ودعت السيدة ياو إلى إبداء الإرادة السياسية والتعاون في مختلف القطاعات من أجل التصدي لتغير المناخ في مؤتمر باريس وما بعده.

٧٥- ووصف السيد داليساي الجهود المبذولة في الفلبين لوضع خرائط لتقييم الأخطار، وتحسين خدمات الدعم الزراعي، وإعادة هندسة نظم الري، وتعزيز البنى التحتية، وإقامة نظم للإنذار المبكر في إطار شراكة مع المجتمعات المحلية وتعزيز فرص الحصول على الائتمانات المتعلقة بتدابير الحد من المخاطر. وقال إن الفلبين تتبع نهجاً يراعي الفوارق بين الجنسين في السياسات المناخية والزراعية لأن النساء والأطفال هم أكثر الفئات تضرراً. وأضاف أن الدعوة التي أطلقها رئيسا الفلبين وفرنسا للانتقال من النوايا إلى الأفعال هي نقطة اللاعودة التي وصلنا إليها. وقال إن رئيس الفلبين أكد الحاجة إلى تجاوز الشلل الذي تتسبب فيه النقاشات المتعلقة بالتزامات آحاد البلدان والعمل معاً من أجل مصلحة الجميع.

٧٦- ووجه السيد سوبواغا نداءً من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ لتمكين الجزر الصغيرة والبلدان المنخفضة من التصدي لمشكلة ارتفاع مستوى سطح البحر والتكيف معها. وقال إن دولاً مثل توفالو تملك قدرات محلية محدودة لمواجهة آثار تغير المناخ وتحتاج إلى مساعدة دولية لاتخاذ التدابير الملائمة. ودعا إلى تحسين فرص الحصول على التمويل وتعزيز تنسيق الجهود الدولية. كما دعا إلى تعزيز مشاركة المفوضية السامية لحقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ وغيرها من المناطق المتأثرة بشدة، وإلى تعزيز التعاون بين مجلس حقوق الإنسان وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كما دعا المجلس إلى عقد دورة خاصة بشأن تغير المناخ.

خامساً - الجلسة الختامية

٧٧- في الختام، قدمت السيدة روبنسون استنتاجات وتوصيات موجزة مستمدة من اليوم الكامل من المناقشات. ووصفت تغير المناخ بأنه أكبر التحديات التي تواجه حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين، وأشارت في الوقت نفسه إلى أن أعضاء فريق النقاش والمشاركين لم يتركوا أي مجال للشك في الحقيقة المروعة لآثاره. وقالت إن النظام الدولي لحقوق الإنسان يركز على دور الدول في أعمال حقوق شعوبها الإنسانية ومساءلة هذه الدول. وبالتالي، يجب على أعضاء مجلس حقوق الإنسان تحمل مسؤوليتهم لحماية الأشخاص الذين أدت هذه الآثار إلى تقويض وتدمير حقوقهم.

٧٨- وقالت إن العدل المناخي يتجه إلى إجراءات وتضامن عاجلين. كما يقضي بأن تنظر الدول إلى أبعد من مسؤوليتها تجاه شعبها وأن تقبل المسؤولية عن جميع المتأثرين تائراً خاصاً بتغير المناخ، بما في ذلك الأجيال المقبلة. وتبذل البلدان النامية جهوداً استثنائية للتصدي لتغير المناخ وتعزيز قدرتها على التأقلم معه. لكنها تحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي لحماية حقوق شعبها واكتساب فرص الوصول العادل إلى التنمية المستدامة.

٧٩- ولاحظت السيدة روبنسون أن المشاركين دعوا إلى إدراج بُعد حقوق الإنسان في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف الذي سيعقد في باريس عام ٢٠١٥؛ وإلى تحسين تقديم التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان وتغير المناخ إلى مجلس حقوق الإنسان وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وعقد دورة خاصة للمجلس بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ؛ وتحديد وتقاسم الممارسات الجيدة في مجال حقوق الإنسان التي يُستشهد بها في الإجراءات المتعلقة بالمناخ؛ وقيام جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ببحث موضوع تغير المناخ، على أن يشمل ذلك تقديم توصيات إلى المجلس؛ ووضع صك قانوني لحماية حقوق المشردين بسبب تغير المناخ وتوصيات أخرى.

٨٠- ولاحظت أن تغير المناخ والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان عناصر مترابطة. وبالتالي فإن جهود الانتقال إلى عالم أكثر إنصافاً يجب أن تكون جهوداً مشتركة. كما ينبغي أن تسترشد السياسات المناخية الأكثر فعالية بالمساواة بين الجنسين والوصول إلى المعلومات والحق في المشاركة والتعليم والماء والغذاء والتنمية. وينبغي أن تتمكن جميع البلدان من المشاركة في تنمية منخفضة الكربون وقابلة للتكيف مع المناخ، وينبغي للبلدان التي تتحمل أكبر مسؤولية عن تغير المناخ أن تعتمد بسرعة إلى الحد من انبعاثاتها والوفاء بالتزامها توفير الدعم التكنولوجي والدعم في بناء القدرات. ويجب على مجلس حقوق الإنسان الحرص على أن تكون الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ والمركزة على الناس والقائمة على الحقوق أولوية بالنسبة إلى مؤتمر الأطراف الذي سيعقد في باريس والتزاماً في الأجل الطويل. واحتتمت حديثها، مستشهدة بما قاله ونغاري مآثاي، الفائز بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٤ بتوجيه دعوة إلى الإنسانية إلى السمو الأخلاقي واتخاذ إجراءات فورية بشأن تغير المناخ.